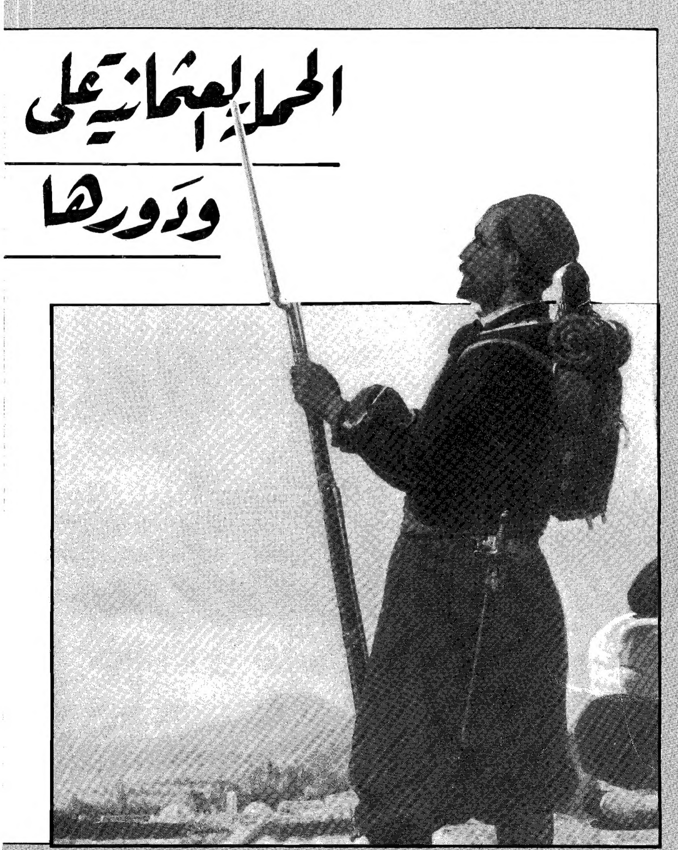
الحملة العثمانية على

ودورها



شرق الجزيرة العربية عام ١٨٧١
في تشكيل القوى السياسية في المنطقة

بقلم :
الدكتور فائق حمدي طهبوب [الإمارات]



استندت الدولة العثمانية في نزاعها مع بريطانيا في الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر ، على حقوقها التاريخية بالسيادة الفعلية على مناطق الخليج العربي ، وكانت الأهداف العثمانية في الخليج العربي تختلف اختلافاً كبيراً عن أهدافها في بقية أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، فقد احتفظت بقوة كبيرة في منطقة الخليج ، لكنها لم تحتفظ بأسطول بحري ، وكان هدفها حماية المناطق المحيطة " باسطنبول " وهي البلقان وشرق أوروبا ، أما بالنسبة للإقليم العربي في آسيا فكانت اهتماماتها موجهة إلى العراق وبلاد الشام بينما كانت الجزيرة العربية والخليج مناطق هامة للمحافظة على نفوذها في تلك المناطق من ناحية ومنطقة قلق للنفوذ البريطاني من ناحية ثانية .

وقد اعتمدت الدولة العثمانية بوجودها في منطقة الخليج على أسس تاريخية ترجع إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر ، حينما قام بعض القباطنة العثمانيين خلال صراعهم ضد البرتغاليين بمحاولة إقرار تلك السيادة[1] . فبعد الانتصارات العسكرية التي حققتها الدولة

العثمانية ضد الصفويين واحتلالها لمدينتي بغداد عام ١٥٣٤م ثم مدينة البصرة، حدثت تطورات هامة شهدتها منطقة الخليج العربي، إذ انتقلت المواجهة العثمانية البرتغالية إلى هذه المنطقة ، ومع ذلك فإن الجهود العثمانية لصد البرتغاليين لم تسفر عن نتائج إيجابية(٢)، فقد كانت اهتمامات الدولة العثمانية موجهة أيضاً إلى الحجاز حيث وضعت حامية في جدة إذ أن تواجدها معنوياً كان يهمها كثيراً أثناء صراعها مع البرتغاليين .

وكانت أهداف العثمانيين في منطقة الخليج تختلف عن أهداف بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الأخرى ، فلم يكن للعثمانيين المصالح الاقتصادية والإستراتيجية التي كانت لتلك الدول ، وإنما كانت هناك صلات بين العثمانيين وبين سكان هذه المناطق ، هذه الصلات هي الإسلام والنظرة الإسلامية العامة التي كان يعتنقها الناس ، فكانت هناك فكرة الأمة الإسلامية الواحدة بغض النظر عن الشعارات السياسية التي كان بعض السياسيين يحاولون استغلال هذه الفكرة فيها لكنها كانت موجودة بالنسبة للحاكم والمحكوم(٣) .

وكان للانشقاق المذهبي بين القوتين الإسلاميتين ـ الدولة العثمانية والدولة الصفوية ـ وتفوق البرتغاليين في المجال البحري أثر كبير في إضعاف السيادة العثمانية في الخليج العربي وهذا ما أفسح المجال للإنجليز منذ بداية القرن السابع عشر للتغلغل تجارياً ثم سياسياً وعسكرياً في سواحل الخليج ، وتمكنوا من تدعيم سيطرتهم ونفوذهم خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فهزموا القواسم حلفاء السلفيين عامي ١٨٠٥ ، ١٨٠٩م واستطاع الجنرال الإنجليزي جرانت كير أن ينتصر على القواسم عام ١٨٢٠م وأن يفرض على زعماء الساحل العماني ـ الذي عرف منذئذ بـ " **الساحل المتهادن** " ـ أو الساحل المتصالح معاهدة السلام العامة في يناير ١٨٢٠م(٤) ثم راح النفوذ البريطاني يحكم قبضته تدريجاً على الخليج حين استطاع فرض معاهدة السلام البحري الدائم عام ١٨٥٣م(٥) ، وأصبحت أهداف بريطانيا في المنطقة ضرب القوى المحلية العربية وتشتيت شملها ، وضرب القوى الأخرى الواقعة على سواحل الخليج من فارسية

وعثمانية ، وقد طبقت بريطانيا نظام الحماية الذي من أهم مظاهره الإشراف على السياسة الخارجية للمنطقة الموضوعة تحت الحماية ، ولكن بريطانيا لم تشأ أن تسمي هذه الاتفاقيات صراحة بهذا الاسم بل وصفتها بأنها الاتفاقات التي تجعل العلاقات مقصورة على بريطانيا[٦] .

وعندما ظهرت حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية في نجد أتت بمفاهيم جديدة تشكل خطراً على فكرة الخلافة العثمانية ، ومما زاد الأمر إثارة أن السعوديين استطاعوا إدخال منطقة الأحساء التي تطل على الخليج العربي ضمن أقاليم دولتهم عام ١٧٩٥م[٧] ، مما أثار حفيظة الدولة العثمانية ، فحاولت استرجاعها من السعوديين أكثر من مرة ، ولكنها فشلت في ذلك . وفي عام ١٨١٨م لجأت الدولة العثمانية إلى عاملها في مصر " **محمد علي باشا** " الذي أرسل جيشاً بقيادة " **خورشيد باشا** " احتل الدرعية فالأحساء ، إلا أن قواته اضطرت إلى الانسحاب في يوليو ١٨١٩م تحت ضغط الدولة العثمانية . ثم شهدت المنطقة صراعاً عنيفاً بين القوى المحلية حتى عام ١٨٣٩م حين وصل قائد الحملة خورشيد باشا إلى شواطئ الخليج العربي. ومرة ثانية اضطرت قوات محمد علي باشا للانسحاب في أكتوبر ١٨٣٩م[٨] تحت ضغط قوتين ، الأولى بريطانيا التي رأت في الوجود المصري تهديداً لنفوذها في المنطقة ، والثانية الدولة العثمانية بنداءاتها المتكررة باسم العلاقات الدينية إثر الهزيمة التي ألحقتها جيوش محمد علي بالجيوش التركية في معركة " **نزيب** " وكانت الدولة العثمانية تشعر بأن وجود القوات المصرية في الأحساء يشكل خطراً جسيماً على وجودها في العراق ، وقد أجبر فعلاً محمد علي بالتخلي عن سوريا وعن توسعه في الجزيرة العربية[٩] .

وكان العثمانيون قد بدءوا يدركون أن مستقبل وجودهم في البلقان أصبح مشكوكاً فيه ، وأن الدول الأوروبية مصممة على إخراج الأتراك نهائياً من هناك ، لذلك أخذوا في تحويل اهتمامهم إلى الولايات الشرقية في البلاد العربية ، وبدأوا من جديد يفكرون في العودة إلى المنطقة ، بعد غفلة طويلة ، فأصدر الباب العالي فرماناً بإسناد ولاية "جدة" وتوابعها إلى الوالي " **علي رضا** " الذي لم يحاول تغيير الأوضاع المحلية[١٠] ، ثم أصدرت الدولة العثمانية فرماناً

سلطانياً عام ١٨٤٧م يسمح بتفتيش السفن التي يشتبه بأنها تعمل في القرصنة ، كما أمرت واليها في العراق بتنفيذ القرار في منطقة الخليج ، لكن بريطانيا أدركت أن هذا التصرف سيؤثر حتماً على مركزها السياسي في المنطقة ، لذلك قررت أن تنتزع من الدولة العثمانية حقها في التفتيش واستطاعت تنفيذ ذلك حتى في المناطق التي تقع تحت السيادة العثمانية[١١] واعتبرت بريطانيا أن النفوذ العثماني محدد فقط في الداخل دون الساحل ، وصرح " **هنيل** " المقيم البريطاني في الخليج في ذلك الوقت أن الهدف الحقيقي من تصرف الدولة العثمانية هو توطيد نفوذها على ساحل الخليج أكثر منه قمع ممارسي القرصنة[١٢] ، ويظهر هنا تراجع الدولة العثمانية عن اهتمامها بأمور بلدان الخليج في تلك الفترة فتركت لبريطانيا القيام بدور شرطي المرور في مياه الخليج العربي ، كما أنها تركت الباب مفتوحاً لتدخل الطامعين في شئون المنطقة أمثال بريطانيا وفارس[١٣] . ويمكن القول بأن التفكك السياسي على الساحل العربي للخليج قد ساعد على الإسراع في توطيد النفوذ السياسي البريطاني في المنطقة .

وبعد انسحاب القوات المصرية استطاعت الدولة السعودية أن تفرض سيطرتها على الخليج العربي ، إذ حقق الإمام " **فيصل بن تركي** " (١٨٤٣ – ١٨٦٦م) نجاحاً كبيرا في استعادة جميع الممتلكات التي فقدها السعوديون ومنها الأحساء ، واتخذ من الهفوف قاعدة للإغارة على بقية الإمارات العربية ، فهدد البحرين وأجبر شيوخها على دفع الزكاة ثم توجه إلى قطر ، وهنا وقفت بريطانيا إلى جانب شيوخ البحرين لمساعدتهم ضد " **الإمام فيصل** " الذي حاول جهده ضم البحرين نهائياً إلى حكمه ، وبدأ النزاع السعودي البريطاني مما اضطر فيصل إزاء ذلك أن يعقد صلحاً مع شيخ البحرين عام ١٨٥١م . وعندما عاد فيصل مرة ثانية لغزو الجزيرة منتهزاً فرصة الصراع الداخلي في البحرين عادت البحرية البريطانية لمعارضته ووجهت إنذاراً شديداً إلى قائد الجيش السعودي ، بل قامت فعلاً بضرب ميناء الدمام عام ١٨٥٩م ، ولما كان فيصل يعتبر نفسه في بعض المناسبات تابعاً للعثمانيين ، لذلك احتجت حكومة الآستانة على ضرب الأسطول البريطاني للدمام ، وتكرر الموقف مرة ثانية عندما قصفت السفن

البريطانية موانئ ساحل الأحساء بالمدفعية في نوفمبر ١٨٦١م[١٤] مما أثار السلطات العثمانية في العراق على أساس أن الدمام تابعة للأمير فيصل الذي تعتبره قائمقام نجد وتابعاً من أتباع الباب العالي ، فأرسل " **أحمد توفيق باشا** " والي بغداد رسالة إلى " **كمبل** " القنصل البريطاني في بغداد يحتج فيها على تدخل السلطات البريطانية في الممتلكات العثمانية[١٥] .

وقد أثار اهتمام العثمانيين بالخليج مخاوف الإنجليز فقاموا بقصف قلعة الدمام في فبراير ١٨٦٦م احتجاجاً على سياسة السلفيين في عمان[١٦] فلجأ الأمير السعودي " **عبد الله بن فيصل** " إلى والي العراق يطلب منه العون لصد الاعتداءات البريطانية على سواحل بلاده ، فأرسل والي العراق بدوره احتجاجاً إلى " **كمبل** " طلب إليه أن ينقل احتجاجه إلى حكومة الهند ، وأمره بعدم تكرار الاعتداء على الأراضي العثمانية[١٧] ، لكن بريطانيا رفضت الاحتجاج وادعت أنها تتعامل مع الأمراء السعوديين على أنهم أمراء مستقلون لا أتباعاً للدولة العثمانية . وقد حذر " **كمبل** " في رسالته إلى سفير بريطانيا في الآستانة من عزم الدولة العثمانية تنفيذ سياسة جديدة تهدف إلى تقوية الرابطة مع بعض الموانئ على الساحل الغربي للخليج . لكن هذا الموقف الجديد من بريطانيا يتناقض كلياً مع اعترافها السابق بأن الأمير السعودي تابع للدولة العثمانية ، فقد اعترف " **كمبل** " في رسالته إلى السفير البريطاني في الآستانة وإلى حاكم الهند بأنه لايستطيع إنكار أن الأمير السعودي تابع للدولة العثمانية وأن المنطقة الممتدة من القطيف إلى الدمام تابعة للأمير فيصل[١٨] .

وكانت بريطانيا قد كلفت المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل" **بيلي** " بزيارة الإمام فيصل عام ١٨٦٤م في محاولة للتباحث حول المصالح الخاصة بكل من الطرفين في منطقة الخليج ، وإقامة علاقات صداقة مع الحاكم السعودي ، خاصة وأن قوة " **الإمام فيصل** " قد بلغت الذروة ، فقد ذكر لـ " **بيلي** " أن أملاكه تضم أراضي جزيرة العرب من الكويت عبر القطيف ورأس الخيمة وعمان ورأس الحد ، وقد ذكر " **بيلي** " في تقريره إلى حكومة بومباي بأن الدولة السعودية تسيطر على ساحل الخليج الغربي وعلى ساحل خليج عمان وتتلقى الزكاة نقداً وعيناً من

رؤساء البحرين وأبو ظبي ودبي وأم القيوين وعجمان والشارقة ورأس الخيمة وسلطنة مسقط[١٩] . وقد توفى الإمام فيصل في ديسمبر ١٨٦٥م واستلم الأمير عبد الله الحكم مكانه ، وفي اعتقادي أن قصف الأسطول البريطاني للدمام عام ١٨٦٦م كان إنذاراً للسعوديين بأن بريطانيا تقف من سياستهم التوسعية في الخليج موقفاً معادياً ، وأنها على استعداد لتنفيذ معارضتها تلك بالقوة إذا لزم الأمر ، لذلك أسرع الأمير " **عبد الله** " لاسترضاء بريطانيا خاصة وأن والي بغداد " **نامق باشا** " لم يقدم المساعدة المطلوبة له للوقوف أمام اعتداءات الإنجليز ، بعد أن أكد له بأنه يعتبر سواحل بلاده جزءاً من الدولة العثمانية ، لذلك يعلن " **عبد الله** " عن رغبته في صداقة بريطانيا وتعهده باحترام مصالحها في المنطقة ، وتم توقيع معاهدة صداقة بين الطرفين في ٢١ أبريل ١٨٦٦م[٢٠] .

وبعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩م والتي تم بواسطتها إيجاد خط ملاحي مباشر بين القسطنطينية والبصرة فسهل ذلك اتصال الأسطول العثماني بقطعاته في الخليج العربي[٢١] ، ورأى السلطان العثماني مدى اهتمام الدول الأوروبية بدول المشرق العربي ، في الوقت الذي أعاد فيه العثمانيون بناء جيوشهم على أسس حديثة ، فأصبح الجيش العثماني جيشاً نظامياً مجهزاً بالأسلحة الحديثة ، واستطاع السلطان إخضاع معظم المقاطعات العثمانية التي خرجت عن ولائها للدولة ابتداءً من ١٨٦١م[٢٢]، بالإضافة إلى أن السلطان العثماني كان يعتبر نفسه وارثاً للخلافة العربية الإسلامية ، وهذا يعني ملكيته لشبه الجزيرة العربية ، لذلك أخذ يضاعف من حامياته في الحجاز وقام بحملة على اليمن ، وعين " **مدحت باشا** " والياً على العراق وأخذ يبسط نفوذه إلى مناطق متعددة من شبه الجزيرة العربية[٢٣] .

ولابد هنا من القول بان حكومة بغداد العثمانية استمرت في اتباع سياستها السلبية المقصورة على الاحتجاجات الرسمية والمفاوضات مما أعطى لبريطانيا فرصة استغلال الظروف وتطبيق سياستها الرامية إلى استعمار ساحل عمان وتقسيمه إلى كيانات صغيرة هزيلة ، ويذكر " **جمال زكريا** " بأن الدولة العثمانية انصرفت عقب الأزمة المصرية إلى محاولة تقوية نفوذها داخل الجزيرة العربية بينما ظهر إغفالها

للساحل واضحاً ، كما يرجع تهاون الدولة العثمانية واعتمادها فقط على الاحتجاجات إلى المركز القوي الذي كانت تتمتع به إنجلترا في البلاط العثماني والذي تحصلت عليه نتيجة لما منحته للدولة العثمانية من قروض عقب حرب القرم[٢٤] . وهذا الموقف ترتب عليه استمرار التفكك السياسي على الساحل الغربي للخليج بالرغم من وجود قوة عثمانية كبيرة بعد ذلك تمثلت في حملة " **مدحت باشا** " .

كان تعيين " **مدحت باشا** " والياً على العراق حدثاً هاماً بالنسبة للعلاقات العثمانية البريطانية في الخليج ، وكان ينتمي إلى دعاة الإصلاح في الدولة العثمانية وعرف عنه محاولاته المتعددة لإصلاح نظام الدولة ودستورها ، وكان يمثل فريق المصلحين الذين يرون ضرورة تثبيت السلطة الفعلية في جميع المناطق التي تخضع للدولة إسمياً ، وإلى الاهتمام بالأقطار الآسيوية في الإمبراطورية ، لكي يعوضوا ما خسرته الدولة من مناطق واسعة في البلقان ، لذلك أخذ " **مدحت باشا** " على عاتقه منذ توليه ولاية بغداد مد سيطرة الدولة العثمانية على بلدان الخليج لتشمل الكويت وقطر والبحرين ، ولكي يحل النفوذ العثماني المباشر محل السعوديين في حكم الأحساء ونجد[٢٥] ومسقط والقبائل العربية في جنوب الجزيرة عموماً[٢٦] ، وكان يهدف أيضاً إلى منافسة النفوذ الإنجليزي في منطقة الخليج واضعاً في اعتباره مساندة سكان المنطقة له لأن معظمهم من المسلمين السنة ، فهم رعايا أصليين للخليفة العثماني[٢٧]. وقد وضع "**مدحت باشا**" في اعتباره أن يتولى العراق مسئولياته في الخليج العربي بأن يصبح قاعدة بحرية للسيطرة على مياه الخليج العربي الذي يتنافس عليه الفرس والإنجليز ، بينما كانت المشيخات العربية العديدة المطلة على الخليج لاتقوى على رد عادية الفرس والإنجليز ، ومن هنا أصبحت منطقة الخليج العربي منذ قيام حملة مدحت باشا من أكثر المناطق إثارة للجدل بين بريطانيا والعثمانيين باعتبار أنها تمثل المنطقة الفاصلة بين النفوذ البريطاني والعثماني[٢٨] .

وبعد وفاة الإمام " **فيصل بن تركي** " وقع خلاف كبير بين أبنائه الأربعة[٢٩] ، وقد أدى ذلك إلى إضعافهم جميعاً ، وكانت هذه فرصة ذهبية استفادت منها بريطانيا ، فبعد أن كانت الدولة السعودية قوة يحسب لها

حساب في السياسة العامة للخليج ، أصبحت نتيجة للحروب الأهلية بين " **عبد الله** " و " **سعود** " دولة ضعيفة لا أثر لها على مايجري في منطقة الخليج . ومضت بريطانيا في تطبيق سياستها في المنطقة وتحقيق أهدافها في السيطرة على ساحل الخليج من الكويت إلى مسقط[٣٠] . وقد استغل " **مدحت باشا** " هذا الصراع على السلطة وخاصة عندما استطاع " **سعود** " إقصاء أخيه عن عرش الرياض ، فراح " **عبد الله** " يستنجد بوالي بغداد الذي بدأ على الفور بالاستعداد لإرسال حملة عسكرية إلى الأحساء ونجد ، هدفها الظاهري إعادة " **عبد الله** " للحكم ، فقد اعتبرت الدولة العثمانية " **عبد الله** " حاكماً شرعياً معيناً من قبلها كقائمقام لنجد وتوابعها . والمعروف أن " **فيصل بن تركي** " كان يعتبر قائمقاماً عثمانياً ، وأن السلطات البريطانية اعترفت بذلك كما سبق وأن أشرنا إليه ، وهكذا يمكن اعتبار ابنه " **عبد الله**" وريثه في الحكم تابعاً للدولة العثمانية من وجهة النظر العثمانية .

وأما عن تعيين " **عبد الله**" كقائمقام عثماني بفرمان رسمي ، فالمرجح أنه تم بعد مراسلته لمدحت باشا ، وذلك لكي يبرر مدحت تدخله في نجد والأحساء لإنقاذ عامل من عمال الدولة استنجد به[٣١] .

وترجع عوامل التغيير في السياسة العثمانية في منطقة الخليج العربي إلى عوامل أساسية متعددة ، منها زوال أقوى شخصية سعودية ، وهي " **فيصل بن تركي** "[٣٢] ونشوب الخلاف بين أبنائه وتصدع الدولة السعودية الثانية مما شجع العثمانيين على استغلال فرصة ملء الفراغ ، لاسيما وأن بريطانيا أخذت تتبوأ مكانة مرموقة في أرجاء الخليج العربي ، وأخذت تعمل على مد نفوذها إلى داخل شبه الجزيرة العربية[٣٣] . وهذا سيترك أثراً سيئاً على السلطة العثمانية في العراق والحجاز ، ورأت الدولة العثمانية أن تسيطر على الممتلكات السعودية خوفاً من أن تعود الدولة السعودية إلى سابق قوتها وما قد يتبع ذلك من تهديد السعوديين للمقاطعات العثمانية في الحجاز والشام والعراق ، وإخضاع سكان الخليج لدعوتهم ، وكان " **مدحت باشا** " من دعاة الإصلاح ، ويريد تثبيت سلطة الباب العالي في الولايات العربية لأن ذلك يمثل عنصر استقرار لعظمة الدولة بحكم الرابطة

الدينية[٣٤] ، كما أن بسط نفوذ الدولة على المقاطعات التابعة لها سيعوضها عن الخسائر الإقليمية التي توالت عليها في البلقان ، هذا بالإضافة إلى وجود جيش عثماني جديد مجهز بالأسلحة الحديثة.

وعلمت السلطات البريطانية بأن هناك استعدادات عسكرية عثمانية للقيام بعمليات بحرية في الخليج ، وكان " **مدحت باشا** " يستعد لحملته بتكتم شديد ، وحذر أتباعه من وصول المعلومات إلى الإنجليز ، إلا أن السلطات البريطانية أخذت تستقصي الأخبار ، واقتنعت بأن لا أساس من الصحة لتلك الإشاعات ، وأكد هذه المعلومات كل من السفير البريطاني في القسطنطينية " **إليوت** " والقنصل البريطاني في بغداد " **هربرت** " وذكر السفير البريطاني في رسالته إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٧١م بأنه تأكد من الصدر الأعظم " **عالي باشا** " بأنه لا نية للدولة العثمانية في احتلال أي مركز في الخليج أو القيام بأي حملة عسكرية ، وأن وجود سفينتين حربيتين عثمانيتين في مياه الخليج ليس له أي علاقة بما يشاع عن وجود حملة تُعد في بغداد لإرسالها إلى الأحساء[٣٥] . ولكن السلطات البريطانية تبين لها في أواخر شهر مارس ١٨٧١م أن الباب العالي يعتزم إرسال حملة إلى نجد لإعادة الأمير " **عبد الله** " إلى الحكم ، فأرسل إليوت برقية في أول أبريل ١٨٧١م إلى الخارجية البريطانية يعلمها فيها بأن الباب العالي قد وافق على طلب المساعدة التي كان قد تقدم بها " **عبد الله بن فيصل** " ، وفي نفس البرقية أكد " **إليوت** " أنه قد حصل من الصدر الأعظم على تأكيدات جديدة بأن العثمانيين لا ينوون القيام بعمليات بحرية في الخليج ، وأن الحملة ستنقل إلى وجهتها بحراً لصعوبة إرسالها عبر الصحراء[٣٦] .

وبمجرد أن عرفت أخبار الاستعدادات للحملة العثمانية ، انتاب السلطات البريطانية قلق شديد ، وأصبحت مهمتها أن تعرف قبل كل شيء ، ما إذا كانت الحملة ستتعرض لاحتلال البحرين ومسقط وساحل الجزيرة العربية ، خاصة وأن " مدحت باشا " كان قد صرح في مارس عام ١٨٧٠ تصريحاً خطيرا اعتبر فيه البحرين تابعة لنجد ، وأنها بدورها تابعة للدولة العثمانية[٣٧] ، ويذكر " **كيلي** " أن مدحت باشا نشر في يونيو ١٨٧٠ في العدد الأخير من مجلة بغداد

الرسمية أن البحرين وثماني مدن في ساحل عمان تعتبر جزءاً من إقليم نجد[٣٨] . ويظهر هنا أن " **مدحت باشا** " أراد أن يلفت انتباه الباب العالي إلى ما يجري في نجد وما وراءها من الأقاليم وأنه يرغب في بسط نفوذه الحقيقي على البحرين ومسقط والقبائل الأخرى تحت ستار المساعدة التي سيقدمها إلى الأمير " **عبد الله** " ، الذي يعتبره قائمقاماً لنجد ، ويبدو أن الحكومة العثمانية لم تتحمس رغم ذلك لإرسال حملة كبيرة على نطاق واسع خشية أن تتحمل أعباء مالية بدون عائد ، لذلك أوضح مدحت باشا للباب العالى بأنه من الممكن تحصيل موارد كبيرة من الأحساء والقطيف تقدر وحدها بمائتي ألف ريال[٣٩] .

لقد أبرق القنصل البريطاني في بغداد إلى " **إليوت** " في ٢٢ أبريل محذراً من أنه لو نجحت حملة نجد فإنها ستسير لاحتلال البحرين ومسقط وساحل الجزيرة العربية[٤٠] ، إلا أن اتصال إليوت بالمسئولين العثمانيين وبخاصة الباب العالي أكد له أن الحملة لن تتعرض لتلك البلدان[٤١] .

وكان مدحت باشا مقتنعاً بأن السلطات البريطانية تقدم المساعدات لسعود بن فيصل لتثبيت أقدامه في نجد والأحساء ، حتى تسيطر سيطرة تامة على مياه الخليج خاصة بعد أن عقدت مع قطر معاهدة ١٨٦٨م ، وبذلك أصبحت مسقط وقطر والبحرين ترتبط بمعاهدات مع إنجلترا ، ولم يبق أمامها إلا سواحل الأحساء وإمارة الكويت ، لكن الباب العالي لم يكن متأكداً من أن بريطانيا تقدم الأسلحة لسعود وليس لديه الأدلة الملموسة على ذلك ، ولهذا وحتى لا يعطي مدحت باشا الفرصة للإنجليز أعلن صراحة في أبريل ١٨٧١ أن حملته ستزحف لتثبيت " **عبد الله** " وإنهاء أعمال " **سعود** " الحربية[٤٢] . وفي ظني أن مدحت باشا كان يفكر بأنه سيجدها فرصة مناسبة في المستقبل لتوسيع نفوذ بلاده في الخليج عن طريق تثبيت سلطته في الأحساء أولاً ، فقد كان ينكر استقلال تلك الإمارات ويعتبر بلدان الخليج عثمانية وليس لبريطانيا الحق في السيطرة عليها . أما " **عالي باشا** " الصدر الأعظم فقد أكد " **لبيساني** " السكرتير الأول لسفارة الإنجليز في العاصمة العثمانية في ١٧ مايو ١٨٧١ أن " **عبد الله** " يحكم نجداً بصفته موظفاً عثمانياً (**قائمقام**) وبناءً على فرمان سلطاني ، وأن هدف

الحملة هو مصالحة الأخوين " **عبد الله وسعود** "[٤٣] وحتى يطمئن الإنجليز أوضح بأنه ليست هناك نوايا لمد السيطرة العثمانية على البحرين ومسقط ، وقد تعمد الصدر الأعظم أن يحذف اسم قطر من بين الأقطار التي تنوي الحملة تجنبها ، وذلك على أساس أن قطر أكثر ارتباطاً بالمجموعة الداخلية التي تشمل نجد والأحساء[٤٤].

ومما لاشك فيه أن السلطات البريطانية كانت تعمل جاهدة على فرض سيطرتها على شيوخ وحكام المنطقة ، منطلقة من مقولة أنها السلطة الوحيدة التي تستطيع حماية مصالحهم وبخاصة تجارتهم وموسم الغوص . ومن جهة أخرى كانت تهدد هؤلاء الحكام وتخيفهم من الحكم العثماني الذي يتسم بالطابع العسكري ، وأنه حكم مستبد يثقل كاهلهم بالضرائب الباهظة ، لذلك وجد " **لويس بلي** " المقيم البريطاني في الخليج أن الفرصة سانحة لكي يطمئن شيوخ الإمارات المتعاهدة مع بريطانيا بأن الحملة العثمانية لن تتعرض لهم وراح يطلب منهم تزويده بالعقود المبرمة بينهم وبين بريطانيا لكي يطلع عليها الباب العالي ومدحت باشا . ثم توجه " **بلي** " إلى البحرين وأكد لشيخها أن بريطانيا ستفي بتعهداتها بحماية البحرين مادام شيخها مراعياً لمواد معاهدة ١٨٦١م[٤٥] ، وكانت البحرين هي محور النفوذ البريطاني في المنطقة[٤٦] . ولما علم " **مدحت باشا** " بالموقف البريطاني وبأن السلطات البريطانية أعلنت على لسان " **بلي** " بأنها مسئولة عن حماية مصالح صيادي اللؤلؤ ، قال أن البحرين ليست الآن موضع بحث ، وإنما الهدف هو استخلاص الأحساء من " **سعود** " وإعادتها إلى " **عبد الله** " ، وأضاف بأن من أهداف حملته أيضاً وواجباتها حماية مصالح صيادي اللؤلؤ[٤٧] محاولا التقرب من شيوخ وحكام المنطقة .

بالغ الإنجليز ـ **كعادتهم** ـ في تصوير أطماع الدول الأخرى بالخليج حتى ولو كان الأمر متعلقا بدولة غير أجنبية عن المنطقة كالدولة العثمانية ، إذ أن كثيراً من عرب الخليج كانوا يسلمون لها بزعامة العالم الإسلامي ، وكان اهتمام السلطات البريطانية موجهاً إلى ضرورة امتناع رؤساء القبائل في الخليج والذين تشملهم معاهدة السلم البحري من الإنضمام إلى أي من الفريقين المتصارعين ، وكان الصدر الأعظم قد أعلن أن الباب العالي لا يعترف بمعاهدة

السلم البحري وهو غير ملزم بما جاء فيها ، ويمكن أن لا يتردد في قبول خدمات أي حاكم من حكام الخليج يعرض نفسه على العثمانيين[٤٨] ، ولذلك أسرعت وزارة الخارجية البريطانية بتزويد سفيرها في الآستانة بنسخ من الاتفاقيات المبرمة مع شيوخ الخليج بتعهداتهم[٤٩] ويظهر هنا أن السلطات البريطانية كانت قلقة جداً من محاولات الدولة العثمانية تجديد نشاطها ومد نفوذها إلى أطراف إمبراطوريتها ، وكانت قطر مثالاً واضحاً وخطراً ماثلاً أمام السلطات البريطانية فالشيخ محمد آل ثاني حاكم قطر كان يميل إلى التعاون مع الإنجليز بينما ابنه قاسم المرشح لاستلام الحكم والمشارك فعلا مع والده في إدارة السلطة كان يرحب بقدوم العثمانيين [٥٠] .

غادرت الحملة العثمانية البصرة في ٢٠ أبريل ١٨٧١ تحت قيادة " **نافذ باشا** " ، وتكونت من خمسة طوابير من الفرسان ورجال المدفعية ، وقد سعى " **مدحت باشا** " إلى استخدام القوى المطلة على الخليج في حملته فاصطحب معه شيخ المنتفق " **ناصر السعدون** "[٥١] وفرسانه الذين يقدرون بألف فارس ، واتجهت الحملة إلى الكويت فقدم لها شيخ الكويت " **عبد الله الصباح** " مساعدات سخية ، وقد رافق الحملة الشيخ " **مبارك بن الصباح** " شقيق الحاكم على رأس قوات كبيرة ، كما قدمت الكويت أكثر من ثمانين سفينة من سفنها لاستخدامها في الحملة[٥٢] لنقل المعدات إلى ساحل الأحساء ، بالإضافة إلى سفن الأسطول العثماني المسلحة بالمدافع الكبيرة . وقد وصلت الحملة إلى أول محطة إنزال وهي "**رأس تنورة** " في ١ مايو ١٨٧١ ، ثم بدأت القوات تتقدم نحو القطيف لكي تلتقي مع القوات الزاحفة برّا وكان " **مدحت باشا** " قد طمأن سكان المنطقة وحدد لهم أهداف الحملة مما دفع السكان إلى التعاون مع قيادة الحملة بعد أن كانوا يضمرون العداوة لهم[٥٣] . وقد حاول قائد الحملة إقناع القائد السعودي " **السديري** " بالاستسلام لكنه فشل في محاولته فحاصره في القلعة ، فانسحب القائد السعودي وترك المدينة تستسلم للقوات العثمانية وتم رفع العلم العثماني عليها وأطلق عليها اسم لواء نجد[٥٤] .

وبعد ذلك بدأت المدن السعودية تسقط الواحدة تلو الأخرى فاستولى العثمانيون على قلعة " **عنك** " ثم

الدمام[٥٥] ، وأخذت القوات العثمانية تركز وجودها على الساحل قبل أن يتجهوا إلى الداخل (**الهفوف والرياض**) ، حتى يحافظوا على خطوط مواصلاتهم ومؤنهم . وهناك آراء متعددة حول الأسباب التي أدت إلى سرعة تقدم القوات العثمانية منها أن " **سعود** " اعتمد على أعوانه[٥٦] . والرأي الثاني يقول : بأن عدم رسوخ الدعوة السلفية بين أهالي الأحساء كان من العوامل التي أضعفت مقاومتهم للعثمانيين ، وتذهب المصادر العثمانية إلى القول بأن بعض قبائل نجد قد رحبت بقدوم الحملة العثمانية لأن ذلك يساعد على الاستقرار ، وينهي المنازعات الداخلية[٥٧] ، لذلك يمكن القول بأن تعاطف بني خالد وهم سكان الواحات وإعلانهم الانضمام للسلطات العثمانية[٥٨] ساعد على سرعة تقدم الحملة هذا بالإضافة إلى خوف السكان من التهديد الموجه إليهم من قائد القوات العثمانية الذي توعد كل من يقف في وجه القوات الغازية بالموت والدمار . كما وعدهم بحسن معاملتهم في حالة تعاونهم معه[٥٩] فسقطت الهفوف عاصمة الإقليم في ١٩ ربيع الآخر ١٢٨٨هـ .

ويظهر أن " **سعود** " كان يهدف من انسحابه إلى استدراج القوات العثمانية إلى داخل البلاد حيث الصحراء ، وندرة الماء ، وقطاع الطرق ، وإلى إبعادهم عن مراكز تموينهم على الساحل ، وحرمانهم من مساعدة مدافع قطعهم الحربية المرابطة في مياه الخليج[٦٠] ، وبهذا يستطيع القضاء على القوات المتقدمة بالتعاون مع أتباعه من البدو ، وإلا لماذا استسلمت القوات السعودية في الدمام بهذه السهولة رغم وجود ذخائرها وتحصيناتها المنيعة ؟

وكان الإنجليز يرقبون هذه الأحداث عن كثب ، وهم يتوقعون أن تواجه القوات العثمانية مصاعب جمة في الاستقرار داخل شبه الجزيرة سواء بسبب قسوة المناخ وصعوبات التموين أو تقلب القبائل ، ولذلك انتظروا ما تتمخض عنه من نتائج ، أما مدحت باشا ، فكان ينكر دائماً استقلال الإمارات المطلة على الخليج ويعتبر بلدان الخليج عثمانية ليس لبريطانيا الحق في السيطرة عليها ، ولكي يمهد " **مدحت باشا** " لتوسيع حملته أعلن

في جريدة الزوراء الرسمية ـ **وكانت تصدر باللغتين التركية والعربية** ـ أن سواحل الخليج تخضع للسيادة العثمانية[٦١] ، ثم أضاف أنه لا يوجد في نجد قبائل مستقلة وأن هناك ثمانية بلدان تابعة لنجد منها الشارقة ، دبي، قطر والبحرين[٦٢] ، ولذلك احتجت السلطات البريطانية على ذلك الإعلان، وطلب حاكم الهند من " **هربرت** " إبلاغ " **مدحت باشا** " أن معالجة هذه القضايا يجب أن تسوّى بين الباب العالي ووزارة الخارجية البريطانية[٦٣] . ولكن " **مدحت باشا** " لم يهتم بالأمر ، وبدأ بتوسيع عملياته إلى الجنوب والشرق حتى وصلوا إلى قطر لحماية طرق مواصلاتهم وخوفاً من عمليات البدو الذين كانوا يغيرون على قوافل التموين براً وقد ساعد العثمانيين في السيطرة على قطر شيخ الكويت " **عبد الله الصباح** " الذي استطاع إقناع شيخ قطر " قاسم بن ثاني " بإعلان تبعيتهم للباب العالي ، وكان الفريق " **نافذ باشا** " قائد الحملة قد كلف الشيخ " **عبد الله الصباح** " بمهمة رسمية إلى قطر حاملاً فرمانات وأعلاماً عثمانية[٦٤]. ولاشك أن تقدم القوات العثمانية نحو قطر كان سيخلق نوعاً من الصراع مع بريطانيا لأنها تعتبر ذلك تهديداً لنفوذها في بلدان الخليج . لذلك احتجت بريطانيا على ذلك العمل وأبلغت حاكم قطر بالتعهدات البريطانية وبخاصة معاهدة ١٨٦٨ ، وأكدت له بأنها تحمي استقلال الحكام العرب المرتبطين معها بمعاهدات ، والمعروف أن قطر كانت آخر إمارة عربية توقع التعهدات الخاصة باحترام الهدنة بموجب اتفاقية عقدت عام ١٨٦٨[٦٥]، فارتباطها مع بريطانيا حديث جداً ويختلف عن نوع ارتباط البحرين اختلافاً كبيراً ، بالإضافة إلى أن القطريين كانوا يعانون من استغلال الهنود لهم في تجارة اللؤلؤ وهؤلاء كانوا يتمتعون بالرعاية البريطانية ، لذلك اعتبروا الوجود العثماني سنداً لهم في السيطرة على هذه التجارة ، من جهة أخرى كانت التداخلات الإنجليزية في شئون الحكم والإدارة في البحرين وتدميرها للسفن البحرينية الكبرى لترسيخ احتكاراتها التجارية في المنطقة مثلا واضحاً للجشع والاستغلال البريطاني[٦٦] ، فضلاً عن ذلك فإن نظرة الشيخ " **قاسم** " إلى دولة الخلافة ممتزجة بفكرة التضامن الإسلامي[٦٧] ، ولذلك لم يكن للتبليغ البريطاني أثر

يذكر . وقد رفع العلم العثماني على الدوحة ووافق الشيخ " **قاسم بن ثاني** " على إعلان التبعية للدولة العثمانية ، وكانت خطته تأكيد استقلال دولة قطر عن البلدان المجاورة وقبوله الحماية العثمانية .

وقد عين " **مدحت باشا** " " **الشيخ قاسم** " قائمقاماً لقطر ، وأجرى له راتباً شهرياً على أن يعاونه موظف في إدارة شئون القضاء عينه له . والحقيقة أن الدور الذي لعبه في الاقتراب من العثمانيين كان فيه مجازفة كبيرة ، لأن الموقع كان متقدماً جداً ، ذلك أن قطر كانت تقع على حافة المنطقة التي يلتقي فيها النفوذ البريطاني بالعثماني على الساحل الغربي للخليج ، وكان ذلك بمثابة أول احتكاك بين الإنجليز والعثمانيين ، فالأولون يساندون شيخ البحرين والآخرون يساندون حاكم قطر. وهنا بدأت الاتصالات البريطانية بين " **هربرت** " و " **مدحت باشا** " وقد أوضح الأخير بأن تأكيدات الباب العالي للبريطانيين لم تشمل قطر ، ولامانع من أن تتقدم إليها القوات العثمانية[٦٨] ، بل أضاف " **مدحت باشا** " أيضاً أن البحرين كانت تدفع الزكاة للسلفيين ولذلك فهي من توابع نجد ، وهو هنا يلمح إلى أن أهداف الحملة ضم البحرين إلى منطقة نفوذها[٦٩] ، وذلك ليتخذ منها قاعدة عسكرية لوقف عمليات " **سعود** " حاكم الرياض الذي أخذ يهدد العثمانيين في الأحساء .

كان الإنجليز يرجون أن يقف الزحف العثماني عند الأحساء ، وكانوا يخشون من توسع العثمانيين في جميع بلدان الخليج فيسيطرون بذلك على سواحل الخليج العربي ويصلونها بسواحل البحر الأحمر ، ويكونون بذلك قد أحكموا الحصار على شبه الجزيرة العربية . وزاد من خوف الإنجليز التصريح الذي أدلى به " **عارف بك** " قائد الأسطول العثماني في عدن بتاريخ ٢٧ أغسطس حين ذكر بأن السلطات العثمانية سترسل عشر سفن أخرى لتعزيز وجودها في مياه الخليج ، وقد أثار ذلك حاكم الهند الذي أبدى شديد أسفه للسياسة التي تنتهجها الدولة العثمانية التي تدين في بناء أسطولها وإعادة تقوية جيوشها للدولة البريطانية ، وأكد أن وجود الأسطول العثماني يشكل تحدياً للنفوذ البحري البريطاني في مياه الخليج[٧٠]، أما " **مدحت باشا**" فتأكيداً لإجراءاته في قطر أرسل قوة عثمانية يصحبها " **عبد**

الله الصباح " شيخ الكويت على الباخرة العثمانية " **أشور** " لزيارة الدوحة .

والملاحظ أن إجراءات " **مدحت باشا** " قد أكدت علاقة الدولة العثمانية بكل من الكويت والأحساء وقطر ، عدا البحرين وإمارات الساحل العثماني التي لم يستطع فرض السيطرة عليها .

ويبدو أن " **مدحت باشا** " كان مدفوعاً بحملته أكثر مما كان يريد منه الباب العالي ، وكانت بريطانيا ترى أن نظرته تمتد لتشمل كلاً من قطر والبحرين وبلدان الساحل المهادن وحتى مسقط ذاتها[٧١] ، وأبدت تخوفها من أن يسبب ذلك التدخل تغييراً في أوضاع الإمارات المستقلة وتعكيراً للسلام في مياه الخليج ، مع أنها لا تعترض على التدخل العثماني لإنهاء النزاع بين الأخوين ، " **سعود وعبد الله** " لأنها تعتبر نجداً من الإمبراطورية العثمانية ، ومع أن السلطات العثمانية أكدت عدم رغبتها في السيطرة على أي إمارة لها علاقات مع بريطانيا[٧٢] ، إلا أن حكومة الهند راحت تهدد بزيادة أسطولها في الخليج مما سيبعث الطمأنينة في نفوس القبائل العربية المتعاهدة معهم ويشجعهم على مقاومة توسع العثمانيين وبخاصة شيخ البحرين الذي أبدى خشيته من التوسع العثماني لأنه كان يعتبر نفسه من المعسكر المعادي للعثمانيين لما قدمه من مساعدات لسعود ضد شقيقه عبد **الله** ، بل أخبر " **الشيخ عيسى بن علي** " حاكم البحرين السلطات البريطانية أنه يرغب في الوقوف على الحياد من الصراع العثماني السعودي ، خاصة وأنه يرى أمامه سقوط قطر تحت السيطرة العثمانية دون أن تستطيع السلطات البريطانية التدخل لإنقاذها ، بل يرى بنفسه أن الدولة العثمانية أرسلت سفينتين إلى الخليج لحماية قطر .

وبعد احتلال " **مدحت باشا** " لقطر أخذ يضايق السلطات البريطانية عن طريق توسيع سلطاته في المنطقة ، فأخذ حليفه " **قاسم بن ثاني** " يرسل مندوبين يحملون أعلام الدولة العثمانية إلى شيخ القبيسات ليرفعها على منطقة العديد التي كانت تتبع شيخ أبو ظبي الذي انتهج منذ البداية سياسة ترمي إلى مساعدة " **سعود** " نكاية في " **عبد الله**" الذي يحاول استعادة البريمي من سيطرة شيخ أبو ظبى عليها[٧٣] ، من جهة ثانية كان " **يوسف أفندي** "

المساعد العثماني لقائد الحملة قد بعث برسائل إلى شيوخ أبو ظبي والشارقة ودبي ، وأعرب لهم عن اهتمامه بتلك المناطق ، واقترح عليهم أن يعززوا ارتباطهم بالدولة العثمانية عن طريق اتصالهم بالقائد العثماني في الدوحة . وهنا شعرت بريطانيا بالخطر المحدق بها [٧٤] .

والقبيسات فرع من قبيلة " **بني ياس** " التي تشكل العمود الفقري لإمارة أبو ظبي[٧٥] ، وقد نزلوا منطقة " **العديد** " بعد انفصالهم عن بني عمومتهم عام ١٨٣٥م ، وكانت الخلافات تسري بين أبناء العمومة بطريقة أو بأخرى ، واستمر "**القبيسات**" يتركون " **العديد** " ويرجعون إليها ، فقد سكنوا المنطقة عام ١٨٤٩م ، ثم تجدد الخلاف فتركوها ، ثم رجعوا إليها عام ١٨٨٩م، وما كان ذلك لينشأ عنه مشكلة أو خطرٍ لولا تواجد العثمانيين في قطر اعتباراً من ١٨٧١م ، مما وضع القضية في منظور نزاع دولي بين العثمانيين والإنجليز[٧٦] .

ومن المشاكل الهامة التي أضعفت موقف العثمانيين في الخليج وشغلتهم عن تحقيق الهدف الرئيسي للخلافة الإسلامية ، وهو تحرير المنطقة من الاستعمار ـ **هذا الشعار الذي تبنته منذ تصديها للاستعمار البرتغالي** ـ هي مشكلة الخلافات السعودية على الحكم وتدخل العثمانيين كطرف فيها ، فمنذ وصول " **مدحت باشا** " إلي الأحساء تحول النزاع في المنطقة إلى تنافس بين العثمانيين والسعوديين ، حتى أن الأمير " **عبد الله** " أراد التعاون مع العثمانيين، ولكنه اكتشف أن " مدحت باشا " أخذ يتدخل في شئون نجد الداخلية ، ويدبر إبقاء البلاد تحت السلطة المباشرة للعثمانيين ، ولذلك دبر أمر ذهابه إلى الرياض[٧٧] ، وندم على استنجاده بالعثمانيين لأن ذلك أضاع هيبته لدى السلفيين التمسكين بمبادئ الإصلاح الديني . وأغلب الظن أن " **عبد الله** " حاول الرجوع إلى الرياض مستغلاً إبعاد الشعب لأخيه " **سعود** " عن الحكم ، ومع ذلك أصدر " **مدحت باشا** " قراراً بتعيين " **عبد الله** " قائمقاماً في منطقة الرياض فقط وهذا يعني أن القائد العثماني سلخ الأحساء عن منطقة الرياض ، لذلك رفض " **عبد الله** " وأصر أن تعود إليه جميع المتلكات ، وأن يبقى إماماً للمسلمين لا تابعاً مجرداً من السلطة وهنا اتخذ

" **مدحت باشا** " من هذا الموقف ذريعة لتحقيق هدفه وهو إعادة الأحساء إلى السيادة العثمانية المباشرة(٧٨) ، وفي اعتقادي أن هذا التصرف كان من سلبيات الحملة العثمانية لأن العداء استحكم بين السعوديين والعثمانيين مما أعطى فرصة ذهبية لبريطانيا لتحقيق أطماعها . ثم أصدر القائد العثماني تشكيلاً إدارياً جديداً للإقليم وأوضح تشكيل حكومة الأحساء في العهد العثماني فذكر أنها تنقسم إلى ثلاثة أقضية ، ويقيم الحاكم ـ ويطلق عليه " **الباشا المتصرف** " ـ في العاصمة الهفوف ، بينما يقيم قائمقامان عنه في كل من قطر والقطيف(٧٩) .

وكان من النتائج السلبية للسياسة العثمانية في الخليج وتشجيعها للخلافات بين السعوديين أنفسهم أن لجأ " **سعود** " أيضاً إلى المقيم البريطاني في الخليج يطلب منه العون والمساعدة للتدخل لدى السلطات العثمانية للإفراج عن أخيه(٨٠) ووكيله ، وعلى الرغم من إحجام السلطات البريطانية عن تقديم المساعدة خوفاً من أن تدع للعثمانيين الفرصة للتدخل في مناطق نفوذها(٨١) . فإنها وجدت الفرصة مناسبة وسانحة لها للتدخل بين الأخوين " **عبد الله** وسعود " ، فكانت تحبذ الصلح بينهما ، ليس لخدمة الطرفين ولا لصلحة السعوديين في المنطقة ، ولكن حتى تضمن أن يعمل الأخوان معاً من أجل إضعاف قبضة العثمانيين على الأحساء ، التي أصبحت قاعدة عثمانية تهدد النفوذ البريطاني في المنطقة ، وهذا يدل على فشل السياسة العثمانية وعلى النتائج السلبية التي ترتبت على الحملة العثمانية على شرقي الجزيرة العربية ، وقد أدرك الأمير " **عبد الله** " بعد أن تعاون مع أخيه " **عبد الرحمن** " في استرجاع الرياض عام ١٨٧٥م وطرد أبناء " **سعود** " منها وتمت مبايعته بالإمامة(٨٢) ، أن نجد قد أصبحت إمارة مغلقة ولابد من مواصلة الكفاح ضد العثمانيين في الأحساء لكي يجد لإمارته منفذاً على الخليج ، واستمرت هذه الفكرة في أذهان حكام نجد وحاولوا تنفيذها مرات عديدة لكنها كانت تفشل دائماً ، إلى أن جاء الأمير عبد العزيز فطرد العثمانيين من الأحساء عام ١٩١٣(٨٣) وحقق حلم الأمراء السعوديين الذي لم يتحقق خلال أربعين عاماً .

لقد ترتب على الوجود العثماني في الأراضي السعودية ، إضعاف قوة السعوديين في المنطقة ، وبدلاً من أن

تتعاون السلطات العثمانية مع السعوديين ضد عدو مشترك يهدد الجميع في منطقة الخليج وهو بريطانيا، أخذت السلطة العثمانية تفتش عن قوى أخرى في الأراضي السعودية تتعاون معها وتنافس بهم السعوديين فقد عينت في مارس ١٨٧٤م " **براك بن عريعر**"[٨٤] أحد شيوخ بني خالد متصرفاً على إقليم الأحساء ، وهنا تحرك السعوديون فقام " **عبد الرحمن بن سعود** " بالزحف على مدينة الهفوف حيث حاصر المتصرف وكاد أن ينجح ، لولا أن سارعت الدولة العثمانية بإرسال مساعدتها بقيادة " **ناصر السعدون** " متصرف البصرة الذي استطاع أن يلحق الهزيمة بجيش عبد الرحمن . واستمرت الدولة العثمانية في سياستها السلبية لضرب القبائل بعضها ببعض ، فلما أدركت أن مقاومة السعوديين قد طالت وكلفتها الكثير من التضحيات والنفقات ، أخذت تشجع العداء بين آل رشيد في حائل وبين آل سعود في الرياض واستطاع " **محمد بن الرشيد** " شيخ جبل شمر الاستيلاء على الرياض عام ١٨٧٧م حتى عام ١٩٠٢م حينما قدر لـ " **عبد العزيز بن عبد الرحمن** " استعادتها من آل رشيد[٨٥] .

لم يستطع الحكم العثماني إقرار السلم في المناطق التي يسيطر عليها ، فقد كانت طرق القوافل غير آمنة ، وأخذت القبائل تتمرد على قوانين الدولة ، وانتشر السلب والنهب وبدأت القرصنة البحرية بالسطو على السفن ، وكثر النزاع حول مصائد اللؤلؤ ، وفشلت الدولة في وضع قوانين تقضي على ثورات القبائل ، وعجزوا تماماً عن إشاعة الأمن فلم تكن سيطرتهم تتعدى أسوار المدن التي يقيمون بها ، بل كانوا يتعرضون هم أنفسهم لغارات من قبل رجال القبائل[٨٦] وهذا ما دفع " لوريمر" واصفاً الحكم العثماني بالأحساء بقوله : " **إن ضم الإقليم وحده إلى دولة مثل تركيا كان في حد ذاته شرّاً يزيد من صعوبة ضمان الدستور البحري في مياه الخليج**"[٨٧]. كل ذلك حدث لأن الدولة العثمانية فشلت في السيطرة على المنطقة ، وسحبت كثيراً من قواتها من الإقليم وفقدت الدولة العثمانية هيبتها حتى عند أصدقائها مثل حاكم قطر الذي أبى على العثمانيين تدخلهم المباشر في شئون القضاء الداخلية ، فقدم استقالته أولاً ثم أعلن الحرب ضدهم[٨٨] .

ويمكن القول أن الطابع العثماني في

المناطق التي احتلها العثمانيون ظل طابعاً عسكرياً ، وكانت نفقات الحاميات تستأثر بالقسم الأكبر من ميزانية الإقليم التي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على الضرائب التي كانت تجمع من الأهالي(٨٩) فكان حكماً استبدادياً متسماً بالظلم والجور وبالرغم من أن " **مدحت باشا** " حاول علاج تلك المشكلة فقرر استثناء القبائل من دفع الضرائب فيما عدا ضريبة العشور، فإن الموظفين العثمانيين قد تمادوا في تعسفهم ، وهذا ما جعل السلطات البريطانية تستغل مثل هذه الظروف فتصور الأوضاع بشكل سيء جداً ، وتتخذ منها حجة ضد الدولة العثمانية وسياستها الفاشلة ، بل وتضخم ذلك أمام القوى السياسية الأخرى في المنطقة لتجعلها تنقلب على الدولة العثمانية ، وهذا ما نلمسه في التقارير البريطانية ، ولو أضفنا إلى ذلك تعدد حكام الدولة العثمانية وقصر مدة كل منهم في المنطقة ، بحيث أصبح من الصعب على أي منهم أن يتبنى سياسة إصلاحية ، كل ذلك يؤكد سوء إدارة الدولة العثمانية بعد احتلالها لشواطئ شرقي الجزيرة العربية(٩٠) ، ولا أجدني في هذا الموقف أوافق الدكتور جمال زكريا قاسم على تبريره للإدارة العثمانية السيئة حينما عزا ذلك إلى عدم تعاون القبائل وإلى انشغال الدولة العثمانية في حروبها ضد روسيا(٩١) ، فالمفروض أن الدولة العثمانية جاءت إلى المنطقة لتحريرها من الاستعمار وهي مركز الخلافة الإسلامية وعليها وضع النظم والقوانين التي تتناسب مع ظروف سكان هذه المنطقة ، لا ضد رغباتهم ، فالأوضاع كانت مستتبة إلى حد ما قبل توجه الحملة العثمانية إلى الأحساء وبخاصة أثناء فترة حكم " **فيصل بن تركي** " وبالرغم من وجود الخلافات بين الشقيقين " **عبد الله وسعود** " إلا أن واجب السلطة العثمانية كان علاج الموقف بشكل يجعل جميع القوى في المنطقة تقف إلى جانبها وليس ضدها ، بل إن هذه الظروف سمحت لبريطانيا بتركيز سيطرتها مستقبلاً على مناطق أخرى مثل الكويت كما سنرى ، وهذا ما دفع المؤرخ السوفييتي " **لوتسكي** " إلى القول : " **إن فتح الأحساء وتنكيل "مدحت باشا " الضاري بالبدو المتمردين هما من الأمور التي تشير إلى أن طلائع ممثلي الطبقة الحاكمة العثمانية في البلدان العربية تصرفوا بأنفسهم كخائنين للحركات الشعبية** "(٩٢) ومع أنني

أعارض حكم " **لوتسكي** " الشامل ، وأعترف بأن للدولة العثمانية إيجابيات كثيرة جداً لا تحصى ليس على بلدان الخليج العربي بل على الوطن العربي عامة ، إلا أن تصرف الولاة العثمانيين وسوء إدارتهم وعلى رأسهم " **مدحت باشا** " كانت من الأسباب الرئيسية لتقسيم المنطقة إلى قوى سياسية ضعيفة ، أفسحت المجال لبريطانيا للسيطرة التامة على مقدرات وموارد المنطقة .

والملاحظ أن الكويت قبلت التبعية العثمانية منذ البداية ، بل شاركت مشاركة فعالة في حملة الأحساء وكان لها دور هام في نجاحها[٩٣] ، وقد اختلف المؤرخون في أسباب قبول الكويت هذه التبعية ، فذكر البعض بأن شيوخ الكويت كانوا يملكون أراضي في البصرة ، فكان العثمانيون يهددون بقطع إيراداتها عندما تتعارض سياسة شيوخ الكويت مع سياستهم ، والبعض الآخر يذكر أن شيوخ الكويت كانوا لا يرغبون في الانفصال عن الرابطة الإسلامية التي كانت تتمثل في الدولة العثمانية ، أما الرأي الثالث فيذكر بأن الكويت لم تكن مرتبطة مع دولة كبرى بمعاهدة حماية ، فكانت تخشى معارضة الدولة العثمانية[٩٤] ، ويمكن أن نضيف رأياً آخر وهو أن النفوذ البريطاني لم يكن قد وصل إلى الكويت بعد ، فقد كانت الكويت أقرب إمارات الخليج العربي لمتلكات الدولة العثمانية في العراق ، ولكن لم يثبت وجود سيطرة عثمانية فعلية على هذه الإمارة قبل عام ١٨٦٩م . أما من ناحية شكلية فقد رفع "**الشيخ جابر الصباح**" عام ١٨٢٩م العلم العثماني على قصره نتيجة لمحاولة قام بها الإنجليز للنفوذ إلى إمارته ، وفي عام ١٨٤٥م طلبت الدولة العثمانية من حاكم الكويت حماية ميناء البصرة لقاء راتب كان يدفع له من خزانة الولاية[٩٥] .

وقد أدرك " **مدحت باشا** " أن لموقع الكويت أهمية كبرى لأية قوة متجهة من العراق إلى الأحساء ، كما لفت انتباهه امتلاك الكويت لعدد كبير من السفن يمكن استخدامها في النقل والتموين ، ويضيف " **صلاح العقاد** " بأن اشتراك أمير عربي في الحملة -يعني **عبد الله الصباح** - سيحدث أثراً معنوياً ويدفع القبائل التي تدين بالولاء لحاكم الكويت للانضمام إلى صفوف العثمانيين[٩٦] . وقد برز دور الكويت في السياسة الخارجية عندما أوفدت الدولة العثمانية حاكم الكويت لإجراء أول

اتصال جرى مع قطر ، وقد نجح في دوره وتم رفع العلم العثماني فوق مدينة الدوحة[97] ،وقد منح " **مدحت باشا** " حاكم الكويت لقب باشا وأغدق عليه مساحات واسعة من مزارع النخيل على شاطئ الفرات معفاة من الضرائب ، وعندما توجه " **مدحت باشا** " لزيارة الأحساء في أوائل نوفمبر ١٨٧١م توقف بالكويت حيث تفاهم مع الشيخ " **عبد الله** " ومنحه لقب قائمقام ، ومع ذلك فإن تبعية الكويت للدولة العثمانية كانت غير مباشرة ، فشيخها يصرف الأمور الداخلية حسب تقاليد البلاد .

صدر فرمان بتعيين الشيخ " **مبارك الصباح** " قائمقاما على الكويت عام ١٨٩٧م بعد أن اختلف مع أشقائه[98] وكان الشيخ مبارك قلقا يخشى أن يحتل الأتراك أراضيه ، فأجرى اتصالات ودية متكررة عام ١٨٩٧م من أجل طلب حماية بريطانيا ، ولكن الحكومة البريطانية كانت لا تحبذ هذا الأمر لضرورة حفظ السلام في مياه الخليج ، غير أن نشاطات الروس عام ١٨٩٨م[99] حفزت بريطانيا على أن تعيد النظر بموقفها وتتخذ إجراءات لمجابهة النفوذ الأجنبي في الكويت ، فأسرعت بعقد اتفاقية سرية مع شيخ الكويت عام ١٨٩٩م[100] ، ويذكر " **جمال زكريا قاسم** " بأنه حتى بعد توقيع المعاهدة لم تمانع الحكومة البريطانية أن يرفع شيخ الكويت الراية العثمانية ، كما استمرت السفن الكويتية ترفع الراية العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى [101] وفي ظني أن سبب ذلك يعود إلى فشل حملة " **مدحت باشا** " وفشل السياسة العثمانية في الخليج العربي ، مما جعل السلطات البريطانية مسيطرة سيطرة تامة على منطقة الخليج ومنها الكويت ، وأصبح رفع العلم العثماني أو عدمه لا يثير اهتمامها كثيراً فهو مظهر شكلي وإسمي فقط ، كما أن السلطات البريطانية كانت تعلم بأن السلطة العثمانية لن تغامر بإرسال جنودها إلى الكويت أملاً في إخضاع " **مبارك** " لها ، كما أن " **مبارك** " لم يشأ أن يجاهر بعدائه للدولة العثمانية ، وحرص على أن تكون علاقاته مع الدول الأوروبية سرية[102] .

وإذا كانت حملة " **مدحت باشا** " قد وثقت الصلات بين الكويت والدولة العثمانية فإن الموقف بالنسبة إلى البحرين كان مختلفاً تماماً ، فقد استطاعت بريطانيا وضع اللبنة الأولى في

جدار الحماية البريطانية على البحرين في معاهدة عام ١٨٦١م ، ثم فرضت عليها الحماية عام ١٨٨٠م[١٠٣] ، وكان الخطر الأساسي الذي يهدد البحرين خلال حكم الإمام " **فيصل بن تركي** " هو الخطر السعودي ، وكانت السلطات البريطانية قبل حملة " **مدحت باشا** " تبدي اهتماماً أكثر بمقاومة الأخطار الفارسية وادعاءاتها[١٠٤] وبالرغم من أن الحكومة العثمانية كانت تطمئن وباستمرار بريطانيا بأن الحملة المرسلة إلى شرق شبه الجزيرة لن تمس البحرين ، إلا أن " **مدحت باشا** " كانت له أهداف أخرى ، وقد صرح بها مراراً كما ذكرنا سابقاً[١٠٥] وقد شعرت السلطات البريطانية بالخطر المحدق بها عندما رأت القوات العثمانية في الأحساء تحتل قطر ثم تحاول السيطرة على قاعدتهم الهامة في البحرين .

وأصدرت حكومة الهند أوامرها إلى " **بيلي** " بالتوجه إلى البحرين وطلبت إليه أن يعمل على منع العثمانيين من التدخل في شئون البحرين ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة ، وهذا ما حصل في شهر نوفمبر من نفس العام عندما حاول " **مدحت باشا** " التوجه من القطيف إلى البحرين مصطحباً معه السفينتين الحربيتين " **الإسكندرية** " و " **لبنان** " فوجد أسطولاً بريطانياً يتعقبه في عرض البحر ، فعدل عن الذهاب بنفسه إلى البحرين لأنه يدرك أن " **بيلي** " لن يسمح له بالتدخل في شئونها[١٠٦] .

ولما فشل " **مدحت باشا** " في ضم البحرين إلى الأحساء بالقوة ، حاول إقناع شيخ البحرين بالدخول في دائرة النفوذ العثماني ، فأرسل "**عارف بك**" للتحقيق في مصرع أحد شيوخ بني هاجر ، ثم عرض هذا المندوب موضوع التعاون العثماني البحريني تمهيداً لخضوع البحرين للنفوذ العثماني ، وقد أحسن " **الشيخ عيسى** " استقبال مبعوث " **مدحت باشا** " وسمح برسو سفن التموين العثمانية ، وجامل المبعوث منطلقاً من احترامه للخليفة العثماني المسلم فقال " **إنه لم ير سفناً عثمانية منذ زمن طويل** "[١٠٧] قاصداً المجاملة . ثم قدم شيخ البحرين اعتذارا لمقتل الرجل على أرض بلاده ، وتبرع للسلطات العثمانية بقطعة أرض وسمح لهم بإقامة مستودعات للوقود اللازم لسفنهم . ولقد كثر تردد السفن العثمانية على البحرين بعد ذلك بحجة التزود بالماء والوقود ، الأمر الذي أزعج السلطات البريطانية فطلبت من شيخ

البحرين الحد من نشاط العثمانيين في الجزيرة[١٠٨] .

أخذت حملة " مدحت باشا " تضايق السلطات البريطانية خاصة بعد توسعها في قطر ، وراح " قاسم بن ثاني " حاكم قطر يرسل بأعلام الدولة العثمانية إلى شيوخ القبائل . وظل خطر التوسع العثماني في قطر يخيف السلطات البريطانية ويهدد قاعدتهم الهامة في البحرين ، لكن السلطات البريطانية كانت حذرة واتخذت جميع الوسائل لإضعاف شيخ البحرين حتى يبقى دائماً بحاجة إلى مساعدتها . وقد طبقت هذه السياسة منذ عام ١٨٦٦م عندما ثبت للمقيم البريطاني في الخليج أن حاكم البحرين كان يدفع الزكاة ومقدارها أربعة آلاف ريال للسعودية في مقابل الحماية . ويقول " لوريمر " : لما حامت الشكوك حول وجود تفاهم بين شيخ البحرين والسلفيين تمت عملية إغراق سفينة البحرين المعروفة باسم " دينار " وذلك لمضايقة شيخ البحرين حتى لا يربط مصيره بالسلفيين[١٠٩] . وفي عام ١٨٦٨م أحرقت السلطات البريطانية أكبر سفينتين للحاكم كما أحرقت القلعة . وفرضت على الحاكم دفع غرامة مقدارها مائة ألف درهم[١١٠] ثم أخذت السلطات البريطانية تهدد حاكم البحرين بإلغاء المعاهدة ، هذا بالإضافة إلى أن الأسطول البريطاني كان متواجداً في المنطقة لحماية البحرين ، وكانت جميع هذه الاستعدادات جاهزة خوفاً من أن تنجح السلطات العثمانية في التأثير على حاكم البحرين فينضم إليها وبهذا تفقد بريطانيا مركزاً هاماً لأسطولها وسيطرتها . وفي عام ١٨٧٤م حاولت الدولة العثمانية أن تزيد من قوة حامياتها العسكرية في قطر ، ورأت أن تعيد بناء ميناء " الزبارة " على الساحل ، وكانت " الزبارة " تحت سيطرة قبائل " النعيم " الموالية لشيخ البحرين . لذلك قامت بريطانيا بتقديم احتجاج رسمي للدولة العثمانية في ١٩ ديسمبر ١٨٧٤م[١١١] أكدت فيه أن " الزبارة " تابعة للبحرين ولازالت ، وستمنع إقامة أي مركز عليها معاد لسلطاتها في الخليج . والملاحظ هنا أن بريطانيا تنظر بالدرجة الأولى إلى مصالحها في المنطقة .

ولما فشلت خطط العثمانيين السابقة اتجهوا إلى تشجيع القبائل البدوية في الأحساء وبخاصة " بنو هاجر " على مهاجمة البحرين . وتزعم الحملة "

ناصر بن مبارك " لكن السلطات البريطانية كانت لهم بالمرصاد سواء حين اتجهوا إلى البحرين أو إلى الزبارة حيث لاحقتهم السفن البريطانية ؛ مما أدى إلى انسحابهم[١١٢] وقد اتخذت بريطانيا هذا الموقف بناءً على طلب الشيخ عيسى حاكم البحرين بعد أن وصلته الأخبار بأن بني هاجر يجمعون جموعهم لغزو البحرين . أما الحكومة العثمانية فقد قدمت احتجاجاً إلى الحكومة البريطانية توضح فيه أنها هي التي انتدبت بني هاجر لمطالبة قبيلة بني النعيم ، والتي هي من رعاياها ، بدفع الضرائب[١١٣] لكن السلطات البريطانية ادعت أن المبعوث العثماني كان وراء تحريض بني هاجر لذلك قام السفير الإنجليزي في الآستانة بتقديم بلاغ إلى الحكومة العثمانية يرفض فيه تعرض استقلال البحرين للخطر[١١٤] .

والحقيقة أن الإنجليز لم يكونوا مرتاحين لدفع البحرينيين الأمور إلى ذلك المستوى من التأزم ، إذ لم يكونوا على استعداد للتصادم مباشرة مع العثمانيين .

لقد ضعفت السلطات العثمانية أمام تحدي بريطانيا لها في الخليج ، وذلك يرجع إلى " **المساعدات التي منحتها بريطانيا للدولة العثمانية والقروض التي قدمتها لها عقب حرب القرم** " مما أدى إلى عدم حدوث تعارض كبير بين الدولتين في تلك الجهات ، فالنزاع بين الطرفين اقتصر على الرسائل والتهديد والاحتجاج وتقديم المذكرات فقط ، ولم تحدث معارك كبيرة بين الطرفين . وكانت القوة العثمانية هي الضعيفة دائماً في المنطقة ، وحتى عندما أصبحت قوية وقامت بحملة " **مدحت باشا** " كانت الفرصة قد ضاعت منها ، وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي جندها " **مدحت باشا** " أثناء حملته لمحاولة كبح جماح النفوذ البريطاني في محاولة إحلال النفوذ العثماني مكانه في بلدان الخليج العربي ، فإنه لم ينجح في ذلك لأن العثمانيين جاءوا متأخرين في محاولتهم تلك بعد أن كان الإنجليز قد وطدوا أقدامهم في المنطقة في غفلة من الدولة العثمانية آنذاك ، ومع أن الدولة العثمانية كان بإمكانها متابعة مجهودات " **مدحت باشا** " ، خاصة بعد توطيد علاقاتها مع الأحساء وقطر والكويت ، وأن تكون نداً للبريطانيين في هذه المنطقة ، إلا أنها بسياستها الطائشة فتحت أمامها جبهات

وصراعات كانت في غنىً عنها ، وبخاصة نزاعها مع السعوديين الذي كان سبباً في إضعاف موقف العثمانيين أمام الإنجليز في المنطقة . كما كان بعد ذلك سببا في إضعاف السعوديين والإمارات العربية جميعها أمام الإنجليز ، كذلك فشلت الدولة العثمانية في المحافظة على أصدقائها مما أدى إلى الصدام بين العثمانيين وحلفائهم مثل " **قاسم بن ثاني** " حاكم قطر ، وهذا بدوره دفع بريطانيا لأن تفرض الحماية البريطانية على قطر وتفصلها عن البحرين ، ثم خرجت إمارة أبو ظبي من دائرة النفوذ العثماني، وأخيراً تخلت الكويت عن الدولة العثمانية وارتبطت مع بريطانيا بمعاهدة ، وهكذا أتت الحملة بعكس ما هدفت إليه .

وبالرغم من أن " **مدحت باشا** " كان يركز في رسائله على الزعامة الروحية للدولة العثمانية وعلى العامل الديني القوي بين سكان المنطقة والخلافة العثمانية ، إلا أن واقع سياسته وأعماله كانت تدل على عكس ذلك ، فلم يتعامل مع القبائل والحكام من منطلق ديني كمسلمين تربطهم خلافة إسلامية واحدة ، بل كان له دور في إثارة المشاكل بين قبائل المنطقة ولذلك انقلبوا عليه بل وتعاونوا مع بريطانيا ضد السلطة العثمانية دون أن يكون للعامل الديني أي أثر يذكر ، وترتب على ذلك سقوط المنطقة بكاملها تحت السيطرة البريطانية ، وبهذا فشلت الحملة في توحيد القوى السياسية في المنطقة بل كان لها دور مباشر في تشكيل هذه القوى وتركيزها وزيادة عددها ، مما أدى إلى استمرار بقاء المنطقة ، وحتى الآن ، غير موحدة ومقسمة وضعيفة أمام القوى الطامعة فيها .

د. فائق حمدي طهبوب
دولة الإمارات العربية المتحدة



المراجع

١ ـ جمال زكريا قاسم : النزاع البريطاني العثماني في الخليج العربي قبل نشوب الحرب العالمية الأولى . المجلة التاريخية المغربية ص ٣٥٥ ، السنة العاشرة ، العدد ٣٠ / ١٩٨٣م .

٢ ـ المصدر السابق ، ص ٣٥٦ .

٣ ـ أبحاث الحلقة الرابعة للمراكز والهيئات المهتمة بدراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ، مركز الدراسات والوثائق ـ أبوظبي ، نوفمبر ١٩٧٩م ، ص ٢٤٤ ، تعليق عبد الله أبو عزة .

٤ ـ Aitchison c. u., A collection of treaties, engagements and Sanads, relating to India & Neighboring Countries, Vol. XI . pp. 245 - 8 .

٥ ـ Curzon . G.N. Persia and the Persian question . Vol. II . P.451 .

أنظر النص الكامل للمعاهدة في : سيد نوفل ، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي ، بيروت ١٩٦٩م ، ص ٤١١ .

٦ ـ صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ١٦٩ ، القاهرة ١٩٦٥م .

٧ ـ أحمد أبو حاكمة : تاريخ شرقي الجزيرة العربية ، ترجمة محمد أمين ، ص ٦٠ ، بيروت ١٩٦٥م .

٨ ـ وثائق عابدين ، محفظة ٢٦٧ ، صورة الإرادة رقم ٢١ بتاريخ ٢ رجب ١٢٥٥هـ .

٩ ـ Kelly : Britain and the Persian Gulf ,342, London 1965 .

١٠ ـ عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ، ص ٢٣٣ ، القاهرة ١٩٦٨م .

١١ ـ جمال زكريا قاسم : المصدر السابق ص ٣٦٠ .

١٢ ـ Aitchison : OP. ,Cit. , Vol. X pp. 16-18 .

١٣ ـ عبد العزيز نوار : المصدر السابق ص ٣٩٥ .

١٤ ـ لوريمر جـ . جـ . : دليل الخليج جزء ٣ ص ١٤٥ ترجمة ديوان حاكم قطر .

١٥ ـ I.O.R. : R 15 / I / 031 OL, 25th Jamada Lawal 1278, from Ahmad Tawfik Pasha, Governor of Baghdad to : Colonel Kemball, Consul General at Baghdad .

١٦ ـ فائق طهبوب : تاريخ البحرين السياسي ، ص ٢٧٥ ، الكويت ١٩٨٣م .

قامت إحدى القبائل بالاعتداء على سلطنة عمان وقتل أحد رعايا بريطانيا ، فأرسل المقيم البريطاني " بيلي " إنذاراً إلى الأمير ، ولعدم الرد على الإنذار قام الأسطول البريطاني بضرب الدمام .

١٧ ـ E.O., 195, 803A, Letter No. 15 of 1866 from British Consul General, Baghdad, to Lord Lyons II, B.M.S. Ambassador in Constantinople, dated 18th April 1866 .

١٨ ـ I.O.R. : R 15 / 1 / 0 / 161 No. 46, 4th December 1861, From Kemball Consul General at Baghdad, To Secretary to the Government of India .

١٩ ـ جمال زكريا قاسم : دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤م) ، الكويت ط ٢ ، ١٩٧٤ ، ص٨٠ . يذكر جمال بأن شيخ البحرين كان يدفع ٤٠٠٠ ريال سنويا ، وسلطان مسقط ٦٠٠٠ ، ورؤساء الساحل المهادن ١٢٠٠٠ ريال .

أنظر أيضاً أبحاث الحلقة الرابعة ، مركز الدراسات والوثائق ، أبوظبي ، المصدر السابق ص١٩٨ .

٢٠ ـ Kelly : Op. Cit. , pp. 131 - 132 .

كان من ضمن شروط المعاهدة أن يتعهد الأمير بالمحافظة على الرعايا البريطانيين المقيمين في الأراضي السعودية وألا يهاجم أو يلحق الأذى بأراضي القبائل المتحالفة مع الحكومة البريطانية .

٢١ ـ عبد العزيز نوار : المصدر السابق ، ص ٥١ .

٢٢ ـ جمال زكريا قاسم : النزاع البريطاني العثماني ، المصدر السابق ص٣٥٨ .

٢٣ ـ محمد عرابي نخلة : تاريخ الأحساء السياسي (١٨١٨ ــ ١٩١٣م) ص ١٤٩ ، الكويت ١٩٨ .

أنظر أيضاً : ديكسون هـ . و : الكويت وجاراتها ، جـ ١ ص ١١٧ .

٢٤ ـ جمال زكريا قاسم : دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، المصدر السابق ص ١٧٢ ــ ١٧٤ .

٢٥ ـ محمد عرابي نخلة : المصدر السابق ص ١٥٢ .

٢٦ ـ لوريمر جـ . جـ : دليل الخليج ، ترجمة ديوان حاكم قطر جـ ١ ص ٣٨٣ .

٢٧ ـ جمال زكريا النزاع البريطاني العثماني ، المصدر السابق ، ص ٣٥٨ .

٢٨ ـ F.O. : 195 / 944 No. 44 , From Herbert to the Secretary to Government of India, Nov. 7th 1971 .

٢٩ ـ للتعرف على تفاصيل الخلافات بين أبناء الأمير فيصل أنظر جمال زكريا : دراسة لتاريخ الإمارات ، ص ١٧٧ .

٣٠ ـ فائق طهبوب : المصدر السابق ص ٢٧٧ .

٣١ ـ L / P - S /18, Vols. , 91 - 160, Paragraph (10) , p. 7-8 .

أنظر أيضاً لوريمر : المصدر السابق ، جـ ٣ ص ١٦٨٠ .

٣٢ ـ Philby H. Sr. Jone : Saudia Arabia pp. 192 - 193, Lebanon, 1968 .

٣٣ ـ عبد العزيز نوار : المصدر السابق ص ٤١٣ ، ٤١٧ .

٣٤ ـ صلاح العقاد : حملة مدحت باشا لجنة تدوين تاريخ قطر ، جـ ٢ ، قطر ١٩٧٦م ، ص ٩١٦ .

٣٥ ـ F.O. : 78 / 2173 .Letter No. 98 . From H. Elliot , to Lord Granville dated 22nd Feb. 1871 .

٣٦ ـ F.O. : 78 / 2174 Telegram No. 141 . From Sir H. Elliot to Lord Granville, Dated April 3rd,1871 .

٣٧ ـ T.O.R. : L / P - S /18 . Vols. 91 -160 . Nejd Expedition . Precise Paragraph 10 P.6 .

٣٨ ـ Kelly : Op. Cit. , P. 729 .

٣٩ ـ صلاح العقاد : المصدر السابق ص ٩١٨ .

٤٠ ـ T.O.R. : Nejd . Expedition Op. Cit. P. 6 .

٤١ ـ F. O. : 78 / 2174, Teg. No. 171, From H. Elliot to Lord Granville, dated 20th April 1871 .

٤٢ ـ F.O. : 78 / 2176 From Medhat to Herbert dated 1st June 1871 .

٤٣ ـ I.O.R. : Nejd Expedition, Op. Cit. Paragraph 10 , P. 6 .

٤٤ ـ صلاح العقاد : المصدر السابق ، ص ٩٢٩ .

٤٥ ـ I.O.R. : Nejd Expedition . Op. Cit. , Paragraph 14 . P.9 .

أنظر أيضاً فائق طهبوب : المصدر السابق ، ملحق (١٤) ، نص المعاهدة ص ٣٤٠ ـ ٣٤٢ ، ص ٢٦٨ ، كان سبب فرض المعاهدة أن محمد بن خليفة قام بهجوم على الموانئ وحاصرها وضيق الخناق على التجارة وصيد اللؤلؤ ، فهاجم الأسطول البريطاني ساحل الأحساء واستولى على أفضل سفن البحرين ، وفرض المقيم البريطاني " فلكس جونز " معاهدة جديدة على حاكم البحرين وطلب منه توقيعها تحت التهديد باستعمال القوة .

٤٦ ـ لوريمر : المصدر السابق جـ ٣ ، ص ١٣٥٦ . يذكر لوريمر أن الشيخ عيسى بن علي نصب حاكماً على البحرين دون أي تدخل من السلطات البريطانية .

انظر أيضاً I.O.R. : L / P and S / 18 , Memorandum on the Separate Clams of Turkey and Persia to Sovereignty Over the Island of Bahrain, P.19 .

٤٧ ـ F.O. : 78/2176 From Medhat to Herbert . dated 1st June 1871 .

٤٨ ـ F. O. : 78 / 2175 Letter No. 225, From Elliot to Herbert , dated 8th June 1871 .

٤٩ ـ I.O.R. : Nejd Expedition , Op. Cit. Paragraph 17, P.11, .

٥٠ ـ أبحاث الحلقة الرابعة ، مركز الدراسات والوثائق ، أبوظبي ، ص ١٩٧ . دراسة مقارنة بين الوثائق التركية والبريطانية ، أحمد العناني .

٥١ ـ أحمد حيدر مدحت : مذكرات مدحت باشا . تعريب يوسف كمال ، القاهرة ١٣٢٥هـ ص ١٧٦ .

٥٢ ـ Kelly : Op. Cit., P. 720 .

٥٣ ـ F.O. 78 / 2176 Letter No. 28 From Herbert to Secretary to Government of India, 21st June 1871 .

٥٤ ـ عبد العزيز نوار : المصدر السابق ص ٥٣ .

٥٥ ـ F. O. : 78 / 2176 Letter No. 28 From Herbert to Elliot, 21st June 1871 .

٥٦ ـ محمد سعيد المسلم : ساحل الذهب الأسود ، ص ١٨٨ بيروت ١٩٦٢م .

٥٧ ـ صلاح العقاد : حملة مدحت باشا ، المصدر السابق ص ٩٢١ .

٥٨ ـ حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ص ٢٣٨ القاهرة ١٩٦٧م .

٥٩ ـ محمد عبد القادر الأنصاري : تحفة المستفيد في تاريخ الأحساء ، ص ١٧١ ، الرياض ١٩٦٠م .

٦٠ ـ Kelly : Op. Cit. P.726 .

٦١ ـ جمال زكريا قاسم : النزاع البريطاني العثماني ، المصدر السابق ، ص ٣٥٨ .

٦٢ ـ محمد عرابي نخلة : المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

٦٣ ـ I.O.R. : Nejd Expedition , Op. Cit., Paragraph 21, P. 2 .

٦٤ ـ صلاح العقاد : المصدر السابق ، ص ٩٣١ .

٦٥ ـ أبحاث الحلقة الرابعة ، مركز الوثائق والدراسات ، أبوظبي ، المصدر السابق ، أحمد العناني ص ٢٠٢ .

فرض " بيلي " المقيم البريطاني في الخليج على حاكم قطر اتفاقية السلام البحري في ١٢ سبتمبر ١٨٦٨م تعهد فيها الشيخ محمد بن ثاني بالإقامة الدائمة في الدوحة والمحافظة على السلام البحري ودفع الضريبة السعودية إلى البحرين عن طريق المقيم البريطاني وفرض غرامة تدفع للهنود الذين نهبت محلاتهم .

أنظر أيضاً ، لوريمر : المصدر السابق جـ ٣ ص ١٣٤٥ ـ ١٣٥١ .

٦٦ ـ أبحاث الحلقة الرابعة : المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

٦٧ ـ صلاح العقاد : المصدر السابق ، ص ٩٣٥ .

٦٨ ـ I.O.R. : L / P - S / 18 Vols. 90 - 160 Nejd Expedition, Paragraph . 21, P. 12

٦٩ ـ Kelly : Op. Cit., P.730 .

٧٠ ـ المصدر السابق ، ص٧٣١ .

٧١ ـ I.O.R. : L / P - 5 / 18 Vols. 91 - 160 Paragraph 10 Nejd Expedition Precise, P. 7 .

٧٢ ـ محمد عرابي نخلة : المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

٧٣ ـ عبد العزيز نوار : المصدر السابق ، ص ٤٢٩ .

٧٤ ـ F.O. 78 / 2176, No. 374, From Sidney Smith Acting Resident in P.Gulf to Pelly, dated 21 July, 1971 .

٧٥ ـ أبحاث الحلقة الرابعة : مركز الوثائق والدراسات / أبوظبي ، المصدر السابق ، ص٢١٥ .

أنظر أيضاً لوريمر : المصدر السابق جـ ٣ ، ١٣٤٥ ـ ١٣٥١ .

٧٦ ـ المصدر السابق ص ٢١٥ . وانظر أيضاً شركة الزيت العربية الأمريكية : عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ، ص٢٥٥ ، القاهرة ١٩٥٧م .

٧٧ ـ أبحاث الحلقة الرابعة : مركز الوثائق والدراسات / أبوظبي ، المصدر السابق ص٢١٥ أحمد العناني .

وانظر المصدر السابق ص ٢١٥ .

وانظر أيضاً F.O. 78 / 2176 : From Pelly to Political Secretary to Government of India 11 Mar. 1971 .

و للتعرف على تفاصيل الأحداث أنظر محمد عرابي نخلة : ، المصدر السابق ص١٧٤.

٧٨ ـ عبد العزيز نوار : المصدر السابق ص ٤٣١ .

٧٩ ـ المصدر السابق ص٥٢ .

أنظر أيضاً صلاح العقاد : حملة مدحت باشا ، المصدر السابق ص٩٣٤ .

و أنظر أيضاً جمال زكريا قاسم : دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ص ٢٠٢ .

٨٠ ـ لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٦٨٦ .

٨١ ـ I.O.R. : Nejd Expedition, Op. Cit., P. 6 .

٨٢ ـ محمد عبد القادر الأنصاري : المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

أنظر أيضاً ديكسون : الكويت وجاراتها ، ص ١١٩ . يذكر ديكسون أن الإمام عبد الرحمن استلم إمارة الرياض في يناير ١٨٧٥م ، لكن لم يستتقم الأمر له ، إذ تمرد عليه أبناء أخيه سعود فترك الرياض والتحق بأخيه عبد الله .

٨٣ ـ Philpy, J. : Op. Cit., P.266 .

٨٤ ـ السيد رجب حراز : الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ، ص١٦٦ ، القاهرة ١٩٧٠م .

أنظر أيضاً لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٦٨٥ .

٨٥ ـ وثائق سعودية : التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين أبوظبي ومسقط والمملكة العربية السعودية جـ ١ ، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

٨٦ ـ محمد سعيد المسلم : المصدر السابق ، ص ١٩٢ .

٨٧ ـ لوريمر : المصدر السابق جـ ١ ، ص ٣٨٣ .

٨٨ ـ عبد العزيز نوار : المصدر السابق ، ص ٦٣ .

أنظر أيضاً لوريمر : جـ ٣ ، ص ١٢٢٧ .

٨٩ ـ للتعرف على التنظيمات الخاصة بالضرائب راجع : أبحاث الحلقة الرابعة / مركز الوثائق / أبوظبي . المصدر السابق ، وثيقة رقم (٣) ملحق المادة ٢ ـ ٩ .

أنظر أيضاً محمد عرابي نخلة : المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .

٩٠ ـ الأنصاري : المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

و انظر أيضاً لوريمر : المصدر السابق جـ ٣ ، ص ١٤٧٧ .

٩١ ـ جمال زكريا قاسم : المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

٩٢ ـ عبد العزيز نوار : المصدر السابق ، ص ٥٧ .

٩٣ ـ دائرة المعارف الإسلامية : مادة الكويت .

وانظر أيضاً جمال زكريا : المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .

٩٤ ـ محمد عرابي نخلة : المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

٩٥ ـ جمال زكريا قاسم : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .

٩٦ ـ صلاح العقاد : المصدر السابق ، حملة مدحت باشا ، ص ٩٢٣ .

٩٧ ـ Kelly : Op. Cit., P. 730 .

٩٨ ـ أحمد حيدر مدحت : مذكرات مدحت باشا ، المصدر السابق ، ص ١٨١ .

وانظر أيضاً عبد الله فيلبي : المصدر السابق ، ص ٢٧٣ .

وانظر جمال زكريا قاسم : المصدر السابق ، ص ٢٥٧ ـ ٢٦١ .

٩٩ ـ أرنولد ويلسون : الخليج العربي ، ص ٤٠٤ ، ترجمة عبد القادر يوسف ، الكويت، بدون تاريخ .

١٠٠ ـ Hurwitz, J.C. : Diplomacy in the Near & Middle East, A Documentary Record, Vol. 1, P.218 .

١٠١ ـ جمال زكريا قاسم : المصدر السابق ، المتن ، ص ٢٦٥ .

١٠٢ ـ لوريمر : المصدر السابق جـ ٣ ، ١٥٣٤ .

وانظر أيضاً : Aitchison : A Collection of treaties, OP. Cit., Vol.XII ,P. 262 .

١٠٣ ـ أرنولد ويلسون : المصدر السابق ، ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨ .

١٠٤ ـ فائق طهبوب : المصدر السابق ، الفصل السادس .

١٠٥ ـ Kelly : Op. Cit., P. 730 .

١٠٦ ـ ناصر بن مبارك هو من فرع " عبد الله بن أحمد " وقد عرض خدماته على الدولة العثمانية منذ اللحظات الأولى لنزول الحملة على شواطئ الأحساء .

وانظر محمد عرابي نخلة : المصدر السابق ، ص ١٧١ .

وانظر أيضاً Kelly : Op. Cit., P.733 .

وانظر I.O.R. : L / P - S / 18 : Op. Cit. P.33 .

وانظر أيضاً Nejd Expedition, Op. Cit., P.33 .

وانظر Curzon : Op. Cit., Vol. II, P.545 .

١٠٧ ـ صلاح العقاد : المصدر السابق ، ص ٩٢٧ .

١٠٨ ـ أبحاث الحلقة الرابعة : المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

١٠٩ ـ لوريمر : المصدر السابق جـ٣ ، ص ١٣٤٦ .

١١٠ ـ فائق طهبوب : المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

١١١ ـ F.O. : 78 / 5108 . Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast Part II, P. 31 - 32 .

١١٢ ـ سالدانها ، جي آي : الشئون القطرية ، ص ٢٠ ، ترجمة أحمد العناني ، الدوحة ١٩٧٦م .

١١٣ ـ أبحاث الحلقة الرابعة : المصدر السابق ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ . يذكر أحمد العناني أن مشيخة البحرين هي التي واصلت هجماتها بدعم من بريطانيا ضد بني هاجر بل إنها لاحقتهم إلى قرب شواطئ الشارقة .

١١٤ ـ F.O. : 78 / 5108, Turkish Jurisdiction, Op. Cit., P. 32 .

وانظر أبحاث الحلقة الرابعة : المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

F. O. : 78 / 5108 , From Jassim Bin Muhammed Bin Thani to Shaikh Isa Bin Ali Al Khalifa, 28th Aug. 1887 .

وانظر أيضاً أرنولد ويلسون : المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .

